

قال فصل

الصلوة لا تختل بالنسيء وما اشبه ذلك والله اعلم
 ركعات الصلوة المبركة سبع عشرة ركعة هذا اذا كانت الصلوة
 والحض والسجود في ركعة فان كان فيها سبعة ركعات وان
 كانت مقصورة نقصت اربعة ركعات وقوله فيها سبع عشرة الى اخره
 بالتأمل ولا يترتب على ذلك كثير فائدة والله اعلم **قال** ومن عجز عن القيام في الركعة
 صلح السائل عن الجوارح على عظماء اذا عجز المصلح عن القيام في صلاة الغرض
 صلى قاعداً ولا ينقص ثوابه لانه معدور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يران
 ابن حنبلين صلى قايماً فان لم يستطع فقاعداً فان لم يستطع فعلى جنب وانه الخبير
 لما دلت على ان لم يستطع فاستلماً لا يكلف الله نفس الا وسعها وتقل الاجماع
 على ذلك الا وهو اعلم انه لسبب اللذات بالعين عدواً لكان بلحرف الهاء كاو زيادة
 المصروف او نحو فمشتقة من زيادة او نحو والحرف و دوران الراس في حق ركاب
 السنية وقال الامام بطريق الجليل ان تحته مشتقة تذهب جنونه كذا نقله عنه
 النووي في التوضيح كما وقع الا انه في شرح المعذب قال المذهب خلافه وقال
 الشافعي هو ان لا يطبق القيام الا بمشقة غير محتملة قال ابن الرفعة اي مشقة علية
 واعلم انه لا ينبغي لغيره هينة وكيف توجد جوارح الا افضل قولاً ان اصعبها الاقرب
 لانه اقرب في القيام وان الترتيب نوع ترفه والنتائج الترتيب افضل ليجوز وقوع البدل
 عن وقوع الاصل فان عجز عن النوى صلى وضطرب في الخبر السابق ويكون على جنبه
 الايمن على المذهب للمصوح ويجب ان يستقبل القبلة فان لم يستطع صلى
 على قفاه ويكون ايمانه بالركوع والسجود الى القبلة ان عجز عن الاتيان بهما ويكون
 سجدته الخفض من ركوعه فان عجز عن ذلك او صلى بغيره لانه حد طاقته
 فان عجز عن ذلك اجزى فقال للصلوة على قلبه ثم ان قدر هذه الحالة على اللطيف
 بالتسكين والقرارة والتمشيد والسلام اذ يقول لا اجزاء على قلبه ولا ينقص ثوابه
 ولا يترك الصلوة ما دام عقله ثابتاً واذا صلى في هذه الحالة لا اعادة عليه ولا يخرج

العلي

الغزالي ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يباهي بكلمة باصبر فاقوامته ما استطعتم وناغمه
 الوافعي في الاستدلال ولنا وجه انه في هذه الحالة لا يصلي ويؤيد واعلم المصلي
 بلومه ان يصلي على الشافعي في ذلك الذي هو على لوجه قوله القاضي حسين
 وغيره اذا كان يمكنه القيام لو صلى بنفسه كما لو صلى لغيره فقد
 في بعضها نص الشافعي على جواز الامتناع وان الاول افضل بما افطنت على الركن
 وجري على ذلك القاضي حسين ونصها في العمود والمصلي وهو لا يصح في قول
 لو امكنه القيام بالناحية فقط ولو جرى سوسة في غير الافضل للقيام بالناحية
 فوطر قول الشافعي لو جازد الصلاة في الجماعة افضل والله اعلم **قال**
فصل في السهو من الصلوة في ركعة او في ركعتين او في ركعة او في ركعتين
 سجود السهو من وجع الخلل الحاصل في الصلوة سواء في ذلك صلاة الغرض او في النفل
 وفي قول لا يشترط النفل ثم فابط سجود السهو ما اثاره الشافعي من سجود السهو في الصلوة
 كزيادة قيام او ركوع او سجود او نوى في غير محله على وجه السهو وان كان
 مأموراً به كترك ركوع او سجود او قيام او نوى واحداً وترك صلاة واحداً
 او تشهد واجب وقد كانت محله فانه يسجد للسهو بعد ذلك كما ان ركعة ثم ان
 ترك ركعتين كسهم ذلك وهو في الصلوة اني به وتمت صلواته وان تركه
 بعد السلام نظر ان لم يطأ الزمان ذلك ما فانه وسجد للسهو وان طال تناقض
 الصلوة من اولها ولا يجوز البناء في نظم الصلوة بطول الفصل وفيه نظر طول
 الفصل في النسيء في الاظهر ونص عليه في الام انه يرجح فيه الى العرف والقول
 الاخر ونص عليه في البريحي ان النسيء بما يتركه على قدم ركعتين حيث
 جاز البناء في فرق بين ان يتكلم بعد السلام في خروج من المسجد ويستند بر
 القبلة وبين ان يفعل ذلك هذا هو الصحيح ثم هذا عند تمييز المتر وكما اذا
 سلم من الصلوة وشك هل تركه كما اوركحة فالمذهب الصحيح انه لا يلزم شي

اشيائهم